

## الاتحادية للضرائب تطلق توضيحات عامة حول قطاع النقل العام ومنازل المزرعة الأراضي الزراعية

أطلقت الهيئة الاتحادية للضرائب توضيحات عامة بشأن ضريبة القيمة المضافة لقطاع النقل العام ومنزل المزرعة والأرض الزراعية.

تعد التوضيحات العامة الجديدة مهمة بالنسبة للشركات في قطاع النقل والتطوير العقاري والبناء والبنية التحتية وأي قطاعات أخرى تتطلب نقل الموظفين على نطاق واسع.

كما يعد التوضيح العام لمنازل المزرعة والأراضي الزراعية مهم أيضًا للشركات في قطاع الزراعة، حيث يوفر مزيدًا من المعلومات حول المعاملة الضريبية لبعض التوريدات في هذا القطاع.

في هذا التنويه:

- [توضيح عام بشأن ضريبة القيمة المضافة – النقل العام.](#)
- [توضيح عام بشأن ضريبة القيمة المضافة – منزل المزرعة والأرض الزراعية](#)

توضيح عام بشأن ضريبة القيمة المضافة – النقل العام

يتناول [التوضيح عام بشأن ضريبة القيمة المضافة VATP007](#) مناقشة تعريف "النقل العام" وتحديد الهيئة الاتحادية للضرائب للحافلات والقطارات المؤهلة لتطبيق الضريبة بنسبة الصفر بموجب المادة 45 (4) من [المرسوم بقانون اتحادي رقم \(8\) لسنة 2017 بشأن ضريبة مضافة](#) (قانون ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة).

تنص المادة 34 (3) من [قرار مجلس الوزراء رقم \(52\) لسنة 2017 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم \(8\) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة](#) (اللائحة التنفيذية) على أن توريد الحافلة أو القطار المعدة لاستخدام النقل العام (10 ركاب أو أكثر) كوسيلة نقل مؤهلة يجب معاملتها بنسبة الصفر بموجب المادة 45 (4) من قانون ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة.

تجدر الإشارة أن هذا التوضيح يتناول فقط الالتزامات الضريبية الخاصة بتوريد الحافلات والقطارات ولا يؤثر على الالتزامات الضريبية لخدمات النقل المقدمة بموجب المادة 45 (2) من قانون ضريبة القيمة المضافة في الإمارات (التي تخضع للضريبة بنسبة الصفر) أو بموجب المادة 46 (4) من قانون ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة (المعفاة من الضريبة).

نلخص لكم أدناه النقاط الرئيسية التي يتناولها التوضيح:

- تعريف "النقل الخاص" و "النقل العام" كما يلي:
  - **النقل الخاص:** كافة وسائل النقل المستخدمة لنقل مجموعة محددة من الأفراد بموجب عقود.
  - **النقل العام:** كافة وسائل النقل الجماعي التي تستخدم لنقل الأفراد بدون تحديد أية فئة من الأشخاص.
- توضح الهيئة أن النقل العام يجب أن يكون متاحًا لجميع الأفراد بدون استثناء حتى يعتبر كذلك.

- تؤهل للخضوع لنسبة الصفر فقط الحافلات أو القطارات المصممة أو المهيأة لتستخدم في النقل الجماعي للأفراد، وغير المخصصة لفئة محددة من المستخدمين.
- إن وسائل النقل المصممة لنقل فئة محددة من الأفراد، مثل حافلات النقل المدرسي أو الحافلات المستخدمة من قبل الشركات لنقل موظفيها أو الحافلات المستخدمة لنقل نزلاء الفنادق إلى مواقع أخرى لا تستوفي شروط المعاملة كوسائل نقل مؤهلة لأغراض أحكام تطبيق نسبة الصفر. ولذلك فإن وسائل النقل هذه خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.
- تنظر الهيئة في العديد من العوامل التي تحدد ما إذا كانت وسيلة النقل تعد نقل عام، منها:
  - وجود خصائص تسمح للركاب بالدفع مقابل النقل أو الإشارة إلى أنهم يملكون تذكرة، على سبيل المثال: أكشاك الدفع أو ماسح التذاكر؛
  - وجود علامة تجارية داخل أو خارج المركبة للإعلان عن خدمة النقل، وتشير إلى أن النقل متاح للجميع؛
  - وجود علامة تجارية أو غيرها من الخصائص التي تشير إلى تنظيم وسائل النقل من قبل جهة تنظم النقل العام في الإمارة التي يتم فيها تشغيل وسائل النقل هذه؛
  - هناك أدلة على أن المركبة مطالبة بالامتثال لبعض الأحكام أو المواصفات، أو أن هناك التزام بالدفع مقابل اختبار محدد من قبل الجهة التي تنظم النقل العام في الإمارة التي يتم فيها تشغيل هذه المركبة، قبل الموافقة على استخدامها في نقل الركاب؛
  - وجود خصائص تسمح بوضع مواد إعلانية من قبل طرف ثالث على المركبة أو داخلها؛
  - أن يكون القصد من استخدام وسائل النقل هو نقل الأفراد بدون استثناء
  - سواء كان التوريد الأصلي لوسائل النقل مؤهلاً لنسبة الصفر أم لا، فلن يؤثر ذلك على المعاملة الضريبية لأية رسوم تُفرض على توريد خدمات النقل. تُحدد المعاملة الضريبية لتوريد خدمات النقل على أساس ما إذا كان النقل محلياً (وبالتالي يكون معفاً من الضريبة) أو دولياً (وبالتالي يكون خاضعاً لنسبة الصفر).
- وفقاً للمادة 45 من اللائحة التنفيذية، التي تشير إلى توفير خدمات نقل الركاب المحلية في "وسائل النقل المؤهلة" باعتبارها معفاة، فقد قامت الهيئة بتحديد ما لتشمل نقل أي مسافر، ويمكن أن تكون هذه مجموعة محددة. وبالتالي، تعد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على توريد خدمات النقل المحلية المعفاة غير قابلة للاسترداد.

وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت التي تقدم نقلاً مماثلاً لما أشارت إليه الهيئة أصبحت الآن مصنفة على أنها ضمن مصطلح "النقل العام" حيث يجب عليها التأكد ما إذا كانت تتوافق مع المتطلبات المختلفة المنصوص عليها في التوضيح. وفي حال لم تكن كذلك، وعلى وجه التحديد إذا كان النقل غير متاح للاستخدام بشكل عام كوسيلة للنقل العام، فلن يؤهل للضريبة بنسبة الصفر.

من المرجح أن يثير هذا الأمر مصدر قلق خاص لمشغلي الحافلات المدرسية، وكذلك الحافلات المستخدمة لنقل الموظفين. للمزيد من المعلومات حول الالتزامات الضريبية لتوريد وسائل النقل أو خدماتها في الإمارات العربية المتحدة، يرجى التواصل مع أحد خبراءنا المذكورين أدناه أو جهة التواصل المعتادة في ديلويت.

### توضيح عام بشأن ضريبة القيمة المضافة – منازل المزرعة والأرض الزراعية

يتناول هذا [التوضيح](#) المعاملة الضريبية المطبقة على منازل وأراضي المزارع.

تضمنت المادة (44) من اللائحة التنفيذية تعريف "الأرض الفضاء" لغايات الإعفاء من ضريبة القيمة، كما تضمنت المادة (37) من اللائحة التنفيذية تعريف "المباني السكنية" لغايات تطبيق نسبة الصفر (فيما يتعلق بالتوريد الأول) والإعفاء من الضريبة وفقاً لقانون ضريبة القيمة المضافة.

نلخص لكم أدناه النقاط الرئيسية التي يتناولها التوضيح:

- تُعفى من ضريبة القيمة المضافة منازل المزارع التي تستوفي شروط معاملتها كمباني سكنية، ويُعامل المبنى كمبنى سكني الرئيسي عادة إذا شغله الشخص كمحل سكنه الرئيسي.
- تخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية المباني الأخرى في المزارع التي لا يقصد استخدامها كمحل سكن رئيسي للشخص. ويشمل ذلك المنزل المستخدم في قضاء عطلات نهاية الأسبوع فقط.
- تخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية أراضي المزارع التي تعتبر "مغطاة" بالمباني أو أشغال الهندسة المدنية.
- تعفى من ضريبة القيمة المضافة "الأرض الفضاء"، ويقصد بها تلك التي لا يوجد عليها مباني أو أشغال هندسة مدنية (أو حتى نظام ري داخلي)،
- ينبغي النظر في توريد المزرعة ككل في ضوء القواعد المتعلقة بالتوريدات المركبة والمختلطة وأي مقابل مقسم على نحو مناسب وفقا للحاجة.